مسح الأسلحة الصغيرة

تقييم الأمن في شمال أفريقيا

ورقة إحاطة

مايو /أيَّار 2018

إحصاء أعداد الضحايا

تفعيل المؤشر رقم 16.1.2 من أهداف التنمية المستدامة في ليبيا

هنا سلامه

المساهمون في العمل

محرر السلسلة: مات جونسون
(matt.johnson@smallarmssurvey.org)

محرر النسخة: ديبورا ايدي

المدقق اللغوي: ستيفاني هيتسون
(readstephanie@ymail.com)

الترجمة إلى العربية: محمد صالح عياد
(mohammadayyad81@yahoo.com)

المدقق باللغة العربية: يحيى الحطماني
(shooting_star398@yahoo.com)

التصميم: واثق زيدان
(watheqz@gmail.com)

نبذة عن المؤلفة

بدأت **هنا سلامه** زمالة مع منظمة Every Casualty Worldwide غير الربحية منذ عام 2012. وقد نشرت مقالات حول إحصاء أعداد الضحايا في سوريا وشاركت في تأليف كتاب "مستقبل مسروق- حصيلة الوفيات المخفية للضحايا من الأطفال في سوريا" (2013)، كما شاركت في تقرير العبء العالمي للعنف المسلح (2015). إضافة لذلك، أطلقت هنا وأدارت مشروعا شاركت فيه العديد من الوكالات، بمن فيها مشروع مسح الأسلحة الصغيرة، أدى إلى نشر المعايير الدولية لتسجيل الضحايا (2016). تحمل هنا شهادة الماجستير في حقوق الإنسان من كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية.

الشكر والتقدير

تتقدم المؤلفة بعميق الشكر للعاملين في مشروع مسح الأسلحة الصغيرة وإليزابيث ماينور وحنان صالح، لمراجعة ورقة الإحاطة.

صورة الغلاف الأمامي

نساء يقفن أمام "جدار شهداء" يخلد ذكرى المقاتلين الذين ماتوا، في بنغازي في ليبيا
المصدر: نيكول تونغ، بنغازي، ليبيا 2011

لمحة عامة

في ليبيا، شاركت عدة جهات في إحصاء أعداد الضحايا الذين خلفهم العنف المسلح منذ ثورة عام 2011، وغالبا باستخدام طرق وتعريفات ومعايير مختلفة للشمول والاستثناء. وأدت هذه الاختلافات إلى تباين في تقديرات الوفيات والافتقار إلى وجود تقارير متناسقة ومنسجمة. وتعمل ورقة الإحاطة هذه على تقصي التحديات المختلفة التي تواجه إحصاء الضحايا في ليبيا في سياق جمع البيانات للمؤشر رقم 16.1.2 من أهداف التنمية المستدامة، والذي يدعو الدول إلى التبليغ عن "الوفيات الناجمة عن النزاع لكل 100.000 نسمة، حسب الجنس والعمر وسبب الوفاة". ومن أجل تعزيز جهود المنظمات والهيئات التي قامت بإحصاء أعداد الضحايا في ليبيا، تهدف ورقة الإحاطة إلى دعم النقاشات الرامية إلى تطوير منهجية وآلية موحدة لتحقيق المؤشر 16.1.2 من منظور نزاع قائم.

النتائج الرئيسية

- تتباين تقديرات ضحايا النزاع في ليبيا بشكل كبير بسبب الطريقة التي تستخدمها المنظمات ذات الأهداف والقدرات المختلفة، وبسبب التعريفات المختلفة وعدم انسجام معايير الشمول والاستثناء.
- في ليبيا، يصعب التمييز بين الوفيات الناجمة عن النزاع والوفيات الناجمة عن العنف العام. ولهذا الأمر تأثير على أعداد الضحايا، ويشكل تحديا جليا لإطار المؤشر 16.1 لأهداف التنمية المستدامة، الذي يفترض إمكانية الفصل بين جرائم القتل والوفيات الناجمة عن النزاع.
- في ليبيا، يمكن أن تؤدي قلة عدد المصادر الموثوقة في النزاع القائم إلى تحيز في الاختيار. ويمكن استخدام طرق التقدير إما لإتمام طرق التسجيل أو التحقق منها.
- بالنظر إلى القيود المنهجية والعملية والسياسية التي تعيق إحصاء أعداد الوفيات الناجمة عن النزاع في ليبيا، فإن هناك حاجة إلى طريقة متعددة الأطراف ومتعددة المصادر وتستند إلى منهجية مشتركة.

المقدمة

تتباين أعداد الضحايا الناجمة عن الثورة الليبية وما أعقبها من أحداث بشكل كبير. وكانت هذه الأرقام بندا أساسيا في نقاشات وسائل الإعلام وفي الأمم المتحدة قبل التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي في مارس/ آذار 2011. وقد عبر قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1973، الذي أعطى الضوء الأخضر لهجوم حلف شمال الأطلسي الجوي في ليبيا عن "مخاوف عميقة بشأن العدد الكبير للضحايا المدنيين" وشجع الدول الأعضاء على اتخاذ "كافة التدابير اللازمة لحماية المدنيين والمناطق المأهولة بالمدنيين المعرضة للهجوم في الجمهورية العربية الليبية" (UNSC 2011). وبعد عملية "الحامي الموحد"، ادعى حلف شمال الأطلسي في البداية "عدم وجود ضحايا من المدنيين"، وبالتالي تحقيقه للهدف الذي أعلنت عنه الأمم المتحدة (Beswick and Minor, 2013, p. 65). ولكن عددا من المنظمات غير الحكومية التي تركز على حقوق الإنسان قامت لاحقا بتفنيد هذا الادعاء، مما أشعل الجدل مجددا حول ضحايا النزاع في ليبيا وهو جدل مستمر إلى يومنا هذا (HRW, 2012).

في الوقت الذي تبدو فيه السياسات والتدخلات الدولية ظاهريا قائمة على الأدلة، يظل الحصول على بيانات الضحايا في البلدان المتضررة من النزاعات على قدر كبير من الأهمية حتى في مواجهة الظروف الصعبة. ولا يزال الحصول على بيانات موثوقة عن الوفيات الناجمة عن النزاع في ليبيا مثار خلاف ويطرح العديد من التحديات. ويتسم النزاع الحالي في ليبيا بوجود عدد كبير من الجماعات والجهات المسلحة المقسمة على أسس أيديولوجية ووطنية وإقليمية وعرقية وقبلية (Arraf, 2017, p. 23).

ولا تعاني ليبيا من نزاع مسلح واحد فقط، بل العديد من النزاعات المتداخلة الدائرة بين برلمانيين متناحرين وثلاث حكومات متنافسة بدعم من حلفاء أجانب (Hall, 2016). ومما يزيد الوضع تعقيدا حقيقة أن السلطة المركزية في ليبيا قد انهارت فعليا، إلى جانب المؤسسات الرئيسية- وخصوصا مؤسسات تطبيق القانون والجهاز القضائي- في أجزاء كثيرة من الدولة (HRW, 2017b).

ويلزم الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة التي وضعتها الأمم المتحدة، من بين التزامات أخرى يمكن قياسها، الدول "بتشجيع وجود المجتمعات السلمية الشاملة للجميع تحقيقا للتنمية المستدامة وتوفير إمكانية اللجوء إلى القضاء أمام الجميع، والقيام على جميع المستويات ببناء مؤسسات شاملة خاضعة للمساءلة" (UNGA, 2015, p. 14). ويدعو الهدف إلى الحد بدرجة كبيرة من "جميع أشكال العنف وما يتصل به من معدلات الوفيات في كل مكان" (UNGA, 2015, p.25).

وهناك مؤشران في الهدف 16 لقياس التراجع في معدلات الوفيات الناجمة عن العنف.

> **"هناك العديد من العوامل التي تزيد تعقيد إحصاء أعداد الوفيات الناجمة عن النزاع لأنها تبدأ دائما بتعريف مثير للجدل حول ما يشكل 'نزاعا مسلحا' "**

حيث يقيس المؤشر 16.1.1 "عدد ضحايا جرائم القتل العمد لكل 100.000 نسمة حسب الجنس والعمر"، ويقيس المؤشر 16.1.2 "الوفيات الناجمة عن النزاع لكل 100.000 مصنفة حسب الجنس والعمر" (IAEG-SDGs, 2017, p. 26). وصنّف فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة (IAEG-SDGs, 2017, p. 26) المؤشر 16.1.1 على أنه مؤشر من المستوى 1؛ بمعنى أنه واضح من ناحية المفهوم وله منهجية معتمدة دوليا وأن البيانات متوفرة له "على الأقل في 50% من الدول والسكان في كل منطقة يكون فيها المؤشر ذو صلة" (IAEG-SDGs, 2017, p. 3)، في حين تم تصنيف المؤشر 16.1.2 على أنه مؤشر من المستوى 3؛ أي أن فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة اعتبر أنه يفتقر إلى المنهجية والمعايير المعتمدة (IAEG-SDGs, 2017, p. 3).

وفي مارس/ آذار 2015، أنشأت اللجنة الإحصائية في الأمم المتحدة فريق برايا المعني بإحصاءات الحوكمة من اجل مساعدة الدول في إصدار بيانات لقياس مدى التقدم في تحقيق هدف التنمية المستدامة 16، بناء على منهجيات سليمة وموثقة. ويضم هذا الفريق مكاتب الإحصاءات الوطنية في الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة المعنية إضافة إلى المؤسسات الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني لتوفير منصة لمناقشة "الممارسات المثلى والمطالبة بهذه الإحصاءات من الجهات المستخدمة". ويقود مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان التطوير المنهجي للمؤشر 16.1.2 (IAEG-SDGs, 2017, p. 26; Pereira and Mendes, 2017).

وتهدف ورقة الإحاطة إلى دعم النقاشات حول تطوير منهجية موحدة للمؤشر 16.1.2 باستخدام حالة النزاع في ليبيا لإبراز التحديات المنهجية والعملية والسياسية المختلفة. وبالرغم من أن الورقة تركز على قضايا محددة تتعلق بإحصاء أعداد الوفيات الناجمة عن النزاع في العديد من السياقات- بما في ذلك ليبيا- فإن الحدود الفاصلة بين العنف المرتبط بالنزاع والعنف السياسي والاقتصادي والإجرامي تزداد ضبابية (Geneva Declaration Secretariat, 2011, p. 43). وللأسباب السابقة، فيما يتعلق بالإحصاء، فإن تطبيق مؤشرات منفصلة على جرائم القتل والوفيات الناجمة عن النزاع، مع الإشارة إلى أن الإحصاءات سيتم جمعها من جهات مختلفة، يمكن أن يشكل مشكلة كما سيتم توضيحه في حالة ليبيا.

وتبدأ ورقة الإحاطة بمناقشة المنهجيات المختلفة لإحصاء أعداد الوفيات الناجمة عن النزاع؛ وخصوصا، تسجيل الضحايا كمنهج شامل برزت ضمنه نماذج متعددة. ثم تقدم الورقة بعد ذلك لمحة عن الجهات الرئيسية في ليبيا التي قامت بإحصاء أعداد الوفيات الناجمة عن النزاع منذ عام 2011. ويعرض الجزء الثاني مشاكل المنهجيات الرئيسية في إحصاء أعداد الوفيات الناجمة عن النزاع إضافة إلى التحديات العملية والسياسية للنزاع القائم في ليبيا. وتختتم الورقة بنقاش للقضايا والتحديات المختلفة فيما يتعلق بتوحيد المنهج من اجل المؤشر 16.1.2. وتستند ورقة الإحاطة إلى مراجعة للمنشورات الهامة وعدد من المقابلات الهامة مع أفراد من مجموعة كبيرة من المنظمات التي تقوم حاليا بتسجيل الضحايا أو تجري عمليات توثيق مشابهة في ليبيا [1].

إحصاء أعداد الوفيات المباشرة في النزاع: طرق متنوعة

في الحالات البعيدة عن النزاع، فإن نظام العدالة الجنائية أو نظام الصحة العام هو من يسجل عادة البيانات حول الوفيات الناجمة عن العنف (UNODC, 2011, pp. 83–85). وتقوم هذه المؤسسات التابعة للدولة عادة بتسجيل الوفيات الناجمة عن العنف أو أسباب خارجية والتحقيق فيها من اجل الحفاظ على الصحة والسلامة العامة (UNODC, 2013, p. 99). ولكن في حالات النزاع [2]، فإن هذه المؤسسات وغيرها من المؤسسات تكون ضعيفة أو منهارة بالكامل مما يجعل الدولة غير قادرة على أداء هذه الوظيفة. والافتقار إلى البيانات الرسمية، وهو أمر شائع في الدول المتضررة من النزاعات، يشكل أحد أكبر التحديات في تحقيق المؤشر 16.1.2. وفي واقع الأمر، فإن مكتب الإحصاءات الوطنية الكولومبي فقط، في الوقت الحالي، يعتبر مصدرا للبيانات عن أعداد الوفيات الناجمة عن النزاع (Pavesi, 2017, p. 3). وإضافة إلى القدرة، فإن الدول- وخصوصا المنخرطة في القتال- قد ترى أن نشر

الصندوق 1: النماذج الأساسية الخمسة لتسجيل الضحايا

حددت الدراسة البارزة التي قامت بها منظمة Every Casualty وعنوانها "الممارسات الجيدة في تسجيل الضحايا: إفادة وتحليل مفصل وتوصيات من دراسة لأربعين جهة تسجل الضحايا (2012)، خمسة نماذج أساسية لتسجيل الضحايا:

1. التسجيل القائم على المستندات: التسجيل الذي يعتمد فقط على الأدلة المستندية الصادرة عن مصدر ثانوي مثل وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام التقليدية وتقارير المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والمستندات الرسمية الحكومية أو العسكرية وأنواع أخرى من المستندات التي يمكن الوصول إليها بصورة علنية أو خاصة.
2. التسجيل القائم على الشبكة: التسجيل الذي يستخدم شبكة أو عدة شبكات ميدانية من المحققين أو المخبرين كمصدر رئيسي للمعلومات. ويمكن أن تتألف الشبكات من منظمات المجتمع المدني مثل الجماعات الدينية أو المنظمات غير الحكومية، التي تتواصل مع الشهود والعائلات والمصادر الرئيسية الأخرى مثل المستشفيات والمشارح. ويمكن أن يكون هؤلاء الأشخاص موظفين بأجر أو متطوعين يقومون بالتسجيل في مناطق مختلفة في الدولة.
3. الدمج: التسجيل من خلال الدمج بين المصادر المستندية مع استخدام محدود للشبكة الميدانية في المناطق التي يصعب الوصول إليها أو من اجل المزيد من التحقق والتأكيد.
4. التحقيق متعدد المصادر: التسجيل الذي يجمع بين المصادر المستندية مع شبكة ميدانية من المحققين. ويتم جمع كافة المصادر المستندية والمعلومات من خلال هذا المنهج.
5. تحديد الضحايا غير المعروفين: التسجيل الذي يستخدم التقنيات الجنائية للتأكد من هوية الشخص المتوفي.

المصدر: ماينور وآخرون، 2012

أو حتى جمع بيانات حول أعداد الوفيات الناجمة عن النزاع مسألة حساسة من الناحية السياسية.

هناك العديد من العوامل التي تزيد تعقيد إحصاء أعداد الوفيات الناجمة عن النزاع لأنها تبدأ دائما بتعريف مثير للجدل حول ما يشكل "نزاعا مسلحا". وبعيدا عن ذلك، فإن تنوع الجهات ونطاق دوافع ومهام من يقومون بإحصاء أعداد الوفيات الناجمة عن النزاع والطرق المختلفة التي يتم من خلالها إحصاء تلك الوفيات يزيد من تعقيد المسائل. والمشكلة الأخيرة وحدها توحي بوجود طرق منهجية يمكن أن تختلف في التعريفات والفئات ومعايير الشمول أو الاستثناء ومستويات التصنيف وإجراءات التحقق. ورغم وجود تعريف متفق عليه عموما لجريمة القتل [3]، فإن هناك إجماعا اقل حول ما يشكل وفاة ناجمة عن النزاع.

ويمكن أن تعزى الوفيات الناجمة عن النزاع إلى الأسباب المباشرة- كالوفاة نتيجة الأسلحة أو الأعمال العدوانية- أو الأسباب غير المباشرة – مثل المجاعة أو انتشار الأمراض نتيجة تدمير البنية التحتية الحيوية للصحة أو الصرف الصحي أو انقطاع الإمدادات الغذائية (Geneva Declaration Secretariat, 2008, p. 31). وفي الواقع، فليس هناك إجماع بين الممارسين بشأن الفارق بين الأسباب المباشرة وغير المباشرة للوفاة، الأمر الذي يمكن أن لا تفسره المنظمات المختلفة بنفس الطريقة (Sloboda and Minor, 2012, pp. 7–11). كما أن هناك عدة فئات من "الأسباب المباشرة"، وتعريفها الأكثر شيوعا هو وفاة المقاتلين والمدنيين نتيجة القتال بين الأطراف المتحاربة. ويمكن أن تشمل الأنواع الأخرى من الوفاة المباشرة أعمال العنف من جانب واحد مثل الأعمال الوحشية الجماعية أو جرائم الحرب التي ترتكبها الجهات الحكومية إضافة إلى الإعدام دون محاكمة وغيرها من الأنواع المحتملة (Uppsala Conflict Data Program, 2017).

ولغايات وضوح المفهوم، تركز هذه الورقة فقط على المناهج والقضايا المتعلقة بإحصاء أعداد الوفيات المباشرة، التي تشمل الوفيات نتيجة المعارك وأعمال العنف من جانب واحد. ولا ينتقص هذا التركيز من أهمية إحصاء أعداد الوفيات غير المباشرة، والتي ترى بعض الدراسات أنها أعلى بحوالي 15 ضعفا من الوفيات المباشرة في النزاع (Geneva Declaration Secretariat, 2008, p. 4) ويمكن أن تزيد من فهمنا للصورة الأعم لأعباء النزاع المسلح. وإلى جانب البيانات حول الوفيات المباشرة، تعتبر البيانات حول الوفيات غير المباشرة مفصلية في إتاحة الفرصة لفهم أفضل للأنماط والتوجهات في النزاع؛ الأمر الذي يمكن أن يدعم الجهات الإنسانية ليس فقط في تصميم الاستجابات خلال النزاع (كما هو الحال في ليبيا) بل وفي تعزيز الاستراتيجيات الهادفة إلى المصالحة والعدالة الانتقالية بعد النزاع [4].

تسجيل الضحايا

تاريخيا، تضمن إحصاء أعداد الوفيات المباشرة في النزاعات المسلحة إدراج أسماء الضحايا ومعلوماتهم الديموغرافية (Jewell et al., forthcoming, p. 11). ومن الأمثلة البارزة على ذلك كتاب كوسوفو التذكاري الذي يدرج أسماء جميع الوفيات المعروفين خلال الحرب في كوسوفو بين عامي 2000-1998، ويذهب إلى ما وراء التفاصيل الديموغرافية ليذكر قصص الضحايا (Kosovo Humanitarian Law Centre, 2000).

ويمكن أيضا تصنيف الوفيات بناء على الأحداث العنيفة. وتقوم التقارير المستندة إلى الحوادث على تبويب وتحديد مواقع حوادث قتل المقاتلين والمدنيين. وتشمل مصادر المعلومات بشأن الحوادث وسائل الإعلام وإفادات شهود العيان والسجلات العسكرية والمستشفيات والمشارح (Sloboda and Minor, 2012, p. 3–17). ويمكن أيضا التعرف على قوائم الأفراد من التقارير المستندة إلى الحوادث اعتمادا على مستوى التفاصيل التي تم تجمعها.

وتعتبر قاعدة بيانات الأحداث ذات المرجعية الجغرافية الخاصة ببرنامج جامعة اوبسالا للبيانات الخاصة بالنزاعات مثالا على التقارير المستندة إلى الحوادث التي غطت النزاعات في مختلف أنحاء العالم منذ سبعينات القرن الماضي، مستندة بشكل رئيسي على التقارير الإعلامية (UCDP, 2017). ويعتبر مشروع ضحايا حرب العراق المثال الأكثر شيوعا على التقارير المستندة إلى الحوادث على المستوى الوطني، وهو يجمع أيضا المعلومات على مستوى الأفراد. وتسجل المنظمة الحوادث منذ التدخل العسكري في العراق في عام 2003. ومصدرها الرئيسي للمعلومات هو التقارير الإخبارية حول النزاع، ولكنها تدمج أيضا قوائم من مصادر أخرى مثل سجلات الحرب العسكرية (IBC, 2010).

ويمكن الإشارة عموما إلى التقارير على مستوى الأفراد والحوادث والجمع بينهما على انه تسجيل للضحايا. ومنظمة Every Casualty Worldwide منظمة غير ربحية تنادي بتسجيل كل فرد يقتل في العنف المسلح وتشجع على الممارسات المثلى. وهي تعرّف تسجيل الضحايا على أنه: "عملية منتظمة ومستمرة لمحاولة توثيق وتسجيل المعلومات على مستوى الأفراد أو الحوادث حول وفيات العنف المباشرة الناجمة عن العنف المسلح" (Every Casualty, 2016, p. 61).

وتضم منظمة Every Casualty شبكة من 51 منظمة تقوم بتسجيل أعداد الوفيات في عدد كبير من الدول أو المناطق أو جماعات فرعية ديموغرافية محددة تشهد نزاعات أو عنفا مسلحا (Every Casualty, 2017). ويمكن أن يعزى تزايد عدد المنظمات التي تقوم بذلك[5] جزئيا إلى انتشار التكنولوجيا التي تتيح للمواطنين التبليغ عن العنف عند حدوثه، والمنصات التي تتيح التعهيد الجماعي.

وفي هذا السياق، فإن التعهيد الجماعي هو ممارسة جمع المعلومات حول حوادث العنف من السكان المتضررين عن طريق الرسائل النصية والبريد الإلكتروني وتويتر وغيرها من وسائل التواصل الاجتماعي. وهو يستخدم تكنولوجيا متقدمة لترشيح ومعالجة المعلومات المستلمة وتحديد مرجعها الجغرافي، ويمكن أن يمثلها على الخرائط بشكل فوري تقريبا (Jewell et al., forthcoming, p.16). وتعتبر أوشاهيدي إحدى المنصات التكنولوجية التي تدعم مجموعة واسعة من مشاريع التعهيد الجماعي، بما في ذلك خريطة الأزمة الليبية التي وضعها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، والذي ابلغ عن حوادث عنف خلال النزاع إضافة إلى معلومات أخرى هامة لفريق الاستجابة الإنسانية (راجع الجدول1). وتم استخدام منصة اوشاهيدي لمراقبة عنف الانتخابات خلال انتخابات عام 2008 في كينيا ولتخطيط الأزمة على المستوى الإنساني في أعقاب زلزال هاييتي (Ushahidi, 2016).

التقديرات

يتم استخدام الطرق الإحصائية لتقدير أعداد الوفيات المباشرة وغير المباشرة الناجمة عن النزاع. وتعتبر الاستقصاءات السكانية[6] والتقديرات متعددة الأنظمة الطريقتين الأكثر شيوعا لدى المجتمع الأكاديمي، وتزايد استخدامها من قبل المنظمات غير الحكومية والمنظمات الأخرى لتقدير أعداد الوفيات المباشرة[7] في النزاع. وتعتبر الاستقصاءات السكانية محدودة في نطاقها بحيث يمكن تقدير عدد ضحايا النزاع بناء على عينة تمثيل عشوائي للسكان (Jewell et al., forthcoming, p. 14). ويعتبر استقصاء تجمعات العنف نوعا من الاستقصاءات السكانية التي تستند إلى فرضية أن العنف غير منتشر بصورة متساوية في جميع أنحاء دولة أو منطقة ما، ولكنه ينحصر في تجمعات في مواقع جغرافية معينة. وفي استقصاءات التجمعات، يحتاج الباحثون أولا إلى تحديد مناطق الدولة التي تشهد مستويات مرتفعة من العنف، بناء على التقارير الإعلامية وغيرها من المصادر، وتوزيع الاستقصاءات في تلك المناطق. ويتم بعد ذلك استنباط التقديرات للسكان المتضررين بدلا من كامل سكان الدولة (Small Arms Survey, 2005, pp. 240–24).

ووفقا لفريق تحليل بيانات حقوق الإنسان، المناصر الرئيسي للتقديرات متعددة الأنظمة، فإنها تتضمن "عائلة من التقنيات للتدخل الإحصائي". وتستخدم التقديرات متعددة الأنظمة التداخلات بين عدة قوائم غير مكتملة لمخالفات حقوق الإنسان (أو الضحايا) لتحديد العدد الإجمالي للمخالفات (HRDAG, 2016). وتم استخدام التقديرات متعددة الأنظمة من قبل لجنة الحقيقة التابعة للجنة التوضيح التاريخي

الجدول 1: ملخص للجهات التي تنشر أعداد الضحايا في ليبيا 2011–2017 [8]

	الجهة	الغاية/ المهمة	المنهج	التعريفات المستخدمة	الاستثناءات	المصادر	الفترة الزمنية
حكومية	وزارة رعاية أسر الشهداء والمفقودين الليبية [9]	البحث عن المفقودين وتعويض ضحايا النزاع وعائلاتهم	غير معروف	النزاع المسلح والتعريفات القائمة على الفهم المحلي للنزاع	جميع المدنيين والمقاتلين الموالين لقوات القذافي	غير معروف	2011
	المجلس الوطني العام [10]	مهمة حكومة طرابلس بالإشراف على مؤسسات الأمن والعدل في ليبيا	غير معروف	العنف الجنائي	غير معروف	غير معروف	2013
منظمات دولية	خريطة الأزمة الليبية التي وضعها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية [11]	مراقبة التوجهات العنيفة لتخطيط الاستجابة الإنسانية	تسجيل الضحايا (التعهيد الجماعي)	النزاع المسلح والتعريفات المصاحبة بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي العرفي	المقاتلين	وسائل التواصل الاجتماعي والوسائل الإعلامية المباشرة وتقارير المواطنين	مارس/ آذار– يونيو/ حزيران 2011
	بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا [12]	مراقبة الوفيات والإصابات بين المدنيين بموجب ولاية حماية المدنيين	تسجيل الضحايا (الدمج)	النزاع المسلح والتعريفات المصاحبة بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي العرفي	المقاتلين والوفيات غير المرتبطة بالمعارك	الأدلة المستندية من المستشفيات والمشارح وإفادات الشهود ووسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي	يناير/ كانون الثاني 2016 – الوقت الحاضر
منظمات غير حكومية	عدد الضحايا في ليبيا [13]	مراقبة الحوادث العنيفة	تسجيل الضحايا (بناء على المستندات أو وسائل الإعلام)	العنف المسلح/ العنف الجنائي	لا يوجد	وسائل الإعلام الوطنية والدولية	يناير/ كانون الثاني 2014 – ديسمبر/ كانون الأول 2016
مؤسسات أكاديمية	كلية الطب في جامعة طرابلس [14]	تقدير عدد الوفيات والمصابين والنازحين خلال نزاع عام 2011	التقدير (الاستقصاءات السكانية)	النزاع المسلح	الأطفال، في مواقع جغرافية معينة	الاستقصاء	فبراير/ شباط 2011 – فبراير/ شباط 2012

في غواتيمالا في عام 1999، ومحكمة الجنايات الدولية ليوغسلافيا السابقة من بين عدة نزاعات أخرى (HRDAG, 2016). ويعتقد العديد أن التقديرات متعددة الأنظمة واحدة من أفضل الطرق في إحصاء أعداد الوفيات المباشرة في النزاع، وخاصة أن بإمكانها توفير توجهات مصنفة في بعض الفئات (Jewell et al., forthcoming, p. 18). ويمكن استخدام التقديرات متعددة الأنظمة فقط اذا كان هناك على الأقل مصدران مستقلان نظريا للبيانات، غالبا بيانات تسجيل ضحايا، مع أسماء متطابقة بصورة مناسبة، غير أن استقلاليتها غالبا ما تكون موضع شك على أرض الواقع (Alda and McEvoy, 2017, pp. 9–10).

الخلفية

طبيعة النزاع [15]

منذ سقوط نظام القذافي، شهدت ليبيا مستويات مرتفعة من الاضطرابات السياسية وما صاحبها من العنف المسلح. على المستوى الوطني، سعت الحكومات المختلفة المتنافسة إلى تشكيل دولة فعلية ولكنها فشلت فشلا ذريعا. وعلى المستويات الإقليمية والمحلية، تسعى الجماعات المسلحة دائمة التغير– التي يتحالف العديد منها مع الحكومات المتنافسة– إلى السيطرة على المناطق وثروة البلد النفطية. والنتيجة هي خليط – فوضوي بالغالب– من السلطات المتداخلة والأجندات المتعارضة والشكوك العامة.

ولزيادة تعقيد الأمور، كان هناك تدخل خارجي في النزاع الليبي. فقد تسببت الضربات الجوية، المعترف بها[16] وغير المعترف بها[17]، بوقوع ضحايا في الدولة. واعتبر أحد من تمت مقابلتهم تكرار الضربات غير المعلنة في ليبيا أحد المخاوف الرئيسية. وعلى عكس النزاعات الأخرى (مثل سوريا)، حيث يعلن جميع المتناحرين عن وجودهم، أشار المصدر إلى أن عدم الإعلان عن التواجد في ليبيا يجعل من الصعب تتبع الأطراف المتورطة والأسلحة التي يستخدمونها. وحتى عندما يكون مصدر الهجوم معروفا، فإنه من الصعب غالبا الحصول على معلومات دقيقة حول عواقبه. فعلى سبيل المثال، ورغم أن القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا أصدرت تقارير حول الاستهداف ووقوع وفيات مزعومة بين المقاتلين نتيجة الضربات الجوية الأمريكية في ليبيا، فإنها لم تصرح أبدا عن أية معلومات حول الضحايا من المدنيين (Airwars, 2017).

وفي حين تخلق هذه الديناميات مشاكل في الحصول على البيانات الدقيقة في شمال الدولة، فإن المشاكل في المناطق النائية في جنوب الدولة أكثر حدة وتعقيدا. فعلى سبيل المثال، في مايو/ أيار 2017، هاجمت القوات الموالية لحكومة الوفاق الوطني المدعومة من الأمم المتحدة قاعدة عسكرية يُزعم أنها تحت سيطرة الجيش الوطني الليبي بالقرب من براك الشاتي، ويُزعم أنها قامت بإعدام ما لا يقل عن 30 جنديا تم أسرهم (HRW, 2017a). وفي الوقت الذي تتباين فيه أعداد الضحايا، أفادت بعض المصادر أن ما يقارب من 141 شخصا ماتوا في الهجوم، بمن فيهم المدنيون (al-Warfalli, 2017). وأفادت العديد من المنظمات التي تمت مقابلتها بأن الأحداث في الجنوب، مثل هذا الحدث، يصعب توثيقها بالنظر إلى بعد المكان وقلة شهود العيان والتقارير الموثوقة من المنطقة.

دلالات النزاع بالنسبة للمؤسسات الأمنية

تشكل الحكومات المتعارضة التي تتبع لها مؤسسات تشريعية وإدارية وأمنية متنافسة العديد من التحديات في إحصاء أعداد الوفيات الناجمة عن النزاع. وتفيد الجهات المعنية بتسجيل الضحايا ممن تمت مقابلتهم لغايات ورقة الإحاطة أن أي من الحكومات الليبية الحالية لا تملك القدرة الكافية على القيام بتسجيل الضحايا بصورة فعالة. ووفقا لهذه المصادر، فحتى البيانات التي يتم التصريح عنها على الأرجح غير موثوقة ويمكن أن تتضمن أرقاما مكررة أو غير مكتملة أو تفشل في تحديد الفترة الزمنية المحددة التي تغطيها هذه المعلومات.

ويمكن العثور على جزء من "الخليط" المذكور أعلاه في الطبيعة المختلطة لمؤسساته الأمنية الرئيسية (والعاملة). وتجمع هذه المؤسسات المختلطة بين العناصر الرسمية وغير الرسمية مما يسمح للمصالح والولاءات المتعارضة بالظهور. ويؤدي هذا الأمر إلى ظهور مؤسسات تفتقر إلى الشخصية أو التكليف الثابت (Lacher and Cole, 2014, p. 15). وتميل المؤسسات المختلطة إلى تمويه الفارق بين المدنيين والمقاتلين، حيث دائما يمكن اعتبار أفرادها، إلى حد ما، من الطرفين. ومن هذا المنطلق، فإن جهات تسجل الضحايا التي تحاول تحديد الوضع القتالي لضحية ذات صلة بمؤسسة مختلطة تواجه مسألة تحديد من هي "الجهة" المسؤولة، وهو أمر غاية في الصعوبة ويمكن أن يتغير. وأفراد هذه المؤسسات يفتقرون إلى الحافز لتوفير معلومات دقيقة لأن مصالحهم الخاصة يمكن أن تتغير أو تتعرض للخطر في حال توفيرهم للمعلومات.

الوضع الأمني

زاد الوضع الأمني غير المستقر من مدى تعقيد جمع البيانات الدقيقة. أولا، قامت العديد من المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا واللجنة الدولية للصليب الأحمر ومنظمة هيومان رايتس ووتش، بإخلاء موظفيها من طرابلس. وقام العديد منهم بالانتقال إلى تونس ولديهم فرص محدودة بالعودة إلى ليبيا. ونتيجة لذلك، فإن تسجيل الضحايا والأعمال التوثيقية الأخرى في ليبيا تتم حاليا عن بعد. وهذه المنظمات غير قادرة على التحقيق في الميدان والتحقق من جميع المعلومات التي تصلها. ورغم أن هذا الأمر لوحده ليس عائقا لتسجيل الضحايا بشكل جيد، فقد أفاد من تمت مقابلتهم بأن الاعتماد الزائد على المصادر الثانوية- وخصوصا وسائل الإعلام المحلية- يؤدي إلى بيانات اقل تحديدا. مشكلة شائعة أخرى تظهر في الجو الأمني غير المستقر وهي تقلص مجموعة المصادر الأساسية (جامعو المعلومات والمخبرون والشهود). حيث تهرب هذه المصادر أو تصبح ضحايا للعنف أو لا يشعرون بالأمان في مشاركة المعلومات مع الغرباء نتيجة خوفهم من الأعمال الانتقامية. وحتى عندما تكون المنظمات قادرة على الدخول إلى الدولة وإجراء التحقيقات والتحدث مع المصادر الرئيسية، فقد تقف في وجهها إحدى السلطات المتنافسة في ليبيا[18].

التحديات المنهجية لقياس الوفيات الناجمة عن النزاع في ليبيا

تسجيل الضحايا

التعريفات ومعايير الشمول/ الاستثناء

استخدمت الحكومة الوطنية الانتقالية مصطلح "الشهداء" (راجع الصندوق 2) عند الإشارة علنا إلى من ماتوا في نزاع عام 2011. ورأى العديد من الليبيين في هذا النزاع ثورة أنهت عقودا من دكتاتورية العقيد معمر القذافي. ومع نهاية الثورة، والتي انتهت بسقوط القذافي ونظامه، قدّر المجلس الوطني الانتقالي من خلال وزارة رعاية أسر الشهداء والمفقودين أن حوالي 25.000 شخصا قتلوا في النزاع. وبعد سنة، وتحديدا في يناير/ كانون الثاني 2013، قامت وزارة رعاية أسر الشهداء والمفقودين بمراجعة معمقة لهذه الأرقام وقال نائب الوزير مفتاح الدوادي،

الشكل 1 أعداد الضحايا المنشورة في ليبيا بين عامي 2011-2017 حسب الجهة

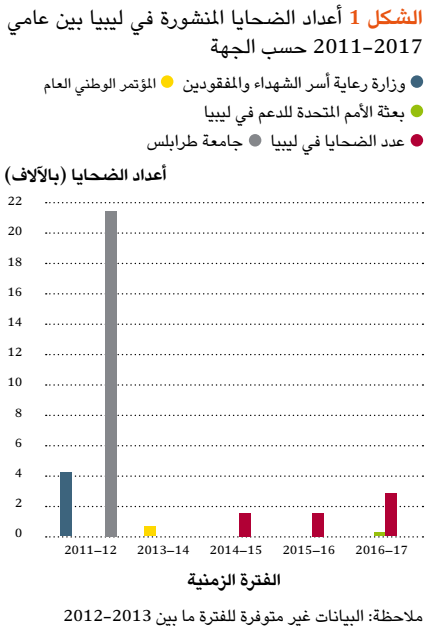

ملاحظة: البيانات غير متوفرة للفترة ما بين 2012-2013

أن العدد الإجمالي "للشهداء" في الثورة كان أقرب إلى 4.700 شخص[19] (Black, 2013) (راجع الشكل 1). في ليبيا، تم استخدم مصطلح الشهيد لوصف من قُتل على أيدي "النظام"؛ أي من قاتلوا ضد القذافي وماتوا خلال الثورة (راجع الصندوق 2). وفي الواقع، فإن قانون العدل الليبي المؤقت لم يكن محايدا وأفادت التقارير أن وزارة رعاية أسر الشهداء والمفقودين كانت متحيزة بشكل كبير تجاه "الشهداء" أو من قتلوا على يد نظام القذافي[20] (Lamont, 2016, pp. 391–92). ومن تم تقرير أنهم عائلات شهداء حصلوا على دعم تفضيلي ووصول اسهل إلى التعويضات واعتراف عام بوفاة أقاربهم (Lamont, 2016, pp. 392–93). ولم تقدم وزارة رعاية أسر الشهداء والمفقودين أي تقديرات رسمية للضحايا من المدنيين وفي حالة حملة حلف شمال الأطلسي، فإن وزارة رعاية أسر الشهداء والمفقودين رفضت حتى الاعتراف بوقوع أي ضحايا بين المدنيين نتيجة الضربات الجوية لحلف شمال الأطلسي في أعقابها مباشرة (Fetouri, 2014)[21].

وكما هو مشار إليه في الجدول 1، فإن التعريفات التي استخدمتها المنظمات الدولية لتسجيل أعداد الوفيات في ليبيا تستند إلى القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان إضافة إلى القانون الدولي العرفي. وشملت خريطة الأزمة الليبية أيضا فئات وتعريفات معينة مستقاة من قرارات مجلس الأمن الدولي 1970 و1973، والتي خولت حلف شمال الأطلسي بالتدخل في ليبيا (SBTF, 2011). ورغم أن هذه التعريفات مقبولة على المستوى الدولي، إلا أن تطبيقها نادرا ما يكون واضحا. وفيما يتعلق بالجانب الهام الخاص بالتمييز بين المدنيين والمقاتلين، مثلا، فإن هذا الأمر يمكن أن يكون صعبا بسبب الطبيعة غير الرسمية للأطراف المتحاربة في ليبيا التي

الصندوق 2: استخدام مصطلح الشهداء

مصطلح شهيد بالعربية يعني "شاهد" ولكن عند استخدامه للإشارة إلى ضحية وفاة ناجمة عن العنف فإنه يعني "المستشهد". ويظهر هذا المصطلح بقوة في الخطابات العربية حول النزاعات في المنطقة، سواء في وسائل الإعلام أو حديث عامة الناس. ومن يمكن تعريفه على أنه "مستشهد" يعتمد على الطرف الذي تقف معه في النزاع مما يجعل المصطلح خاضعا للآراء الشخصية والميول السياسية إلى حد كبير (Geneva Declaration Secretariat, 2015, p. 63). ورغم أن المصطلح يستخدم على الأرجح للمقاتلين، فمن الممكن استخدامه لوصف المدنيين الذين يموتون على يد الجهة "المعارضة"- مثلما يستخدمه المجلس الوطني الانتقالي لوصف ضحايا هجمات حلف شمال الأطلسي (HRW, 2012). ومصطلح "شهيد" يعتبر مشكلة لأنه يحمل في طياته الكثير من المعاني السياسية. ولغايات إحصاء أعداد الوفيات الناجمة عن النزاع، فإن هذه الفئة تعتبر فئة خلافية غير معرفة بصورة ملائمة مما يجعل من الصعب دمج التقديرات مع إحصاءات الضحايا الآخرين.

في الزاوية، ليبيا، كما هو الحال في عدد من مدن ليبيا، فإن تخليد ذكرى المحاربين الذين قتلوا في الثورة كان نشاطا اجتماعيا هاما. في حين كان تخليد ذكرى الوفيات من غير المقاتلين أقل انتشارا.
المصدر: ريتشارد مويس، أكتوبر/ تشرين الأول 2011

> يشكل الوضع الليبي تحديا جليا لاطار مؤشر من أهداف التنمية المستدامة، الذي يفترض إمكانية الفصل بين جرائم القتل والوفيات الناجمة عن النزاع"

تستخدم متطوعين ليسوا أعضاء في أي جماعة مسلحة رسمية ولكنهم يشاركون في النزاع في بعض المناسبات. ورغم اعتبارهم محاربين بموجب البروتوكولات الإضافية 1 و2 لمعاهدة جنيف لعام 1949، فإن هذا الفارق البسيط في القانون الدولي الإنساني قد لا يُفهم تماما من قبل العامة، وخصوصا عند الاعتماد على إفادات شهود العيان أو التعهيد الجماعي [22].

وفيما يتعلق بمعايير الاستثناء، وكما هو مشار إليه أعلاه، فمن الواضح أن كلا المنظمتين الدوليتين اللتان تسجلان الوفيات في ليبيا تستثنيان المقاتلين من حسابتهم. وبدأت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا تسجيل ضحايا النزاع في يناير/ كانون الثاني 2016، بموجب تكليفها "بحماية المدنيين" (UNSC, 2011). وعلى نحو مماثل، فإن تسجيل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا للضحايا المدنيين مقتصر على "المدنيين الذين قتلوا أو أصيبوا في سياق القتال والذين لم يشاركوا مباشرة في القتال". ولا تشمل الأرقام الضحايا الذين ليسوا نتيجة مباشرة للقتال مثل إعدام بعد الأسر أو التعذيب أو الاختطاف (UNSMIL, 2017). وقد يكون هذا المعيار لوفيات المدنيين ضيقا جدا ليعكس المستوى الفعلي للعنف في ليبيا. وهذا الأمر واضح جدا في الشكل 1 الذي يكشف تباينا كبيرا بين أعداد الضحايا الذين سجلتهم بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في فترة 2016-2017 والذين سجلتهم مؤسسة عدد الضحايا في ليبيا خلال نفس الفترة.

وفي حين تشكل هذه الاستثناءات قيدا في وجه إحصاء كافة أعداد الوفيات الناجمة عن النزاع، كما يقترح المؤشر 16.1.2، تظل الوفيات بين المدنيين مقياسا هاما للعنف القاتل. علاوة على ذلك، فإن حقيقة أن تلك المنظمات تستخدم منهجية شفافة ومعايير استثناء واضحة يعني أن بياناتها يمكن فهمها بسهولة بل وحتى دمجها مع بيانات المصادر الأخرى من النزاع.

وفي أعقاب نزاع عام 2011 في ليبيا، استمر العنف المسلح حتى الموجة الثانية من النزاع المسلح الشامل في عام 2014، عندما تصاعدت المواجهات المسلحة بين الجماعات التي تدعم المؤتمر الوطني العام ومجلس النواب. وما بين مرحلتي النزاع المسلح، تزايدت صعوبة تمييز الحدود بين العنف السياسي والنزاع والعنف الإجرامي. فعلى سبيل المثال، وثقت منظمة هيومان رايتس ووتش موجة من الاغتيالات السياسية في شرق ليبيا في عام 2013. واستغلت الجماعات المسلحة والجماعات الإجرامية رفض السلطات الظاهري للتحقيق في عمليات القتل هذه أو حتى إصدار أرقام رسمية. وكان من الصعب تصنيف هذه الوفيات لأنها وقعت في سياق وضع امني غير مستقر (HRW, 2013). في هذه المرحلة، اصدر المؤتمر الوطني العام، الذي كان في حينها يشكل حكومة طرابلس، تقرير أشار إلى وجود ما مجمله 643 وفاة نتيجة العنف في ليبيا عام 2013 (AFP, 2014). وأشار التقرير إلى أن "الجريمة أصبحت مهنة ومصدرا للدخل في غياب قوة الشرطة المؤثرة، رغم وجود 250.000 رجل شرطة" (AFP, 2014). ومن غير الواضح ما اذا شمل هذا الأمر الاغتيالات السياسية أو الحوادث الأخرى الناجمة عن الجماعات المسلحة. وتعريف حالة على أنها "نزاع مسلح" أو "عنف إجرامي" له تأثير هام على أرقام الضحايا لأنها تحدد ماهية الوفيات المشمولة أو المستثناة من الإحصاء. وتدعي مؤسسة عدد الضحايا في ليبيا، والتي بدأت بالإحصاء في عام 2014، أنها لم تميز بين الضحايا وأن "جميع الوفيات تم إحصاؤها" (LBC, 2016)، مما يوحي بوجود معيار شمول أوسع يشمل الوفيات الناجمة عن العنف الإجرامي إلى جانب العنف المرتبط بالنزاعات.

وتواجه ليبيا حاليا وضعا مشابها لما كان في عام 2013 حيث يتواجد النزاع والإجرام جنبا إلى جنب. ويعتبر التمييز بينهما واحدا من أهم الصعوبات التي تواجه تسجيل الضحايا في ليبيا، وفقا لجميع المنظمات التي تمت مقابلتها. ويشكل الوضع الليبي تحديا جليا لاطار مؤشر من أهداف التنمية المستدامة، الذي يفترض إمكانية الفصل بين جرائم القتل والوفيات الناجمة عن النزاع.

التصنيف

رغم أن المؤشر 16.1.2 يرى انه ينبغي تصنيف الوفيات الناجمة عن النزاع حسب الجنس والعمر والسبب، فإن تصنيفا اعلى، وخصوصا حسب الموقع ونوع السلاح، يعتبر على نطاق واسع جانبا هاما في قياس التقدم نحو تحقيق هدف التنمية المستدامة 16. فعلى سبيل المثال، قدم مجتمع الديموقراطيات عددا من المؤشرات التكميلية العالمية التطوعية لهدف التنمية المستدامة 16، بما في ذلك الإصابات الناجمة عن الأسلحة لكل 100.000 نسمة، الأمر الذي يساعد الدول في قياس التقدم على المستوى الوطني (Community of Democracies, 2017, pp. 6–13). ووفقا لمنسقي خريطة الأزمة الليبية، فإن التحليل الذي أصدرته، والمستند إلى بيانات مصنفة وجغرافية بما في ذلك بيانات الضحايا، كان هاما لتنسيق المبادرات الإنسانية واتخاذ القرارات. وخدمت البيانات هدفا ثنائيا تمثل في تحقيق متطلبات المراقبة الواردة في قرارات مجلس الأمن الدولي 1612 و1820 و1973، والتي تتضمن متطلبات مراقبة الضحايا من المدنيين، وأيضا العنف ضد النساء والأطفال (IRIN, 2011). ووفقا للمنسقين، فإنه نادرا ما يتم تحقيق هذه المتطلبات حتى من قبل بعثات الأمم المتحدة [23].

وأشارت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، التي تنشر حاليا بيانات مصنفة قدر الإمكان- بما في ذلك المعلومات الديموغرافية وتاريخ ومواقع الحوادث ونوع الأسلحة- إلى أنه وبعيدا عن تلبية متطلبات المراقبة لمختلف قرارات الأمم المتحدة، فإن البيانات المصنفة توفر قاعدة أدلة هامة للحوار حول الحماية مع مختلف النظراء في النزاع الليبي [24]. وساعد هذا النوع من الحوار، المستند على بيانات الضحايا من المدنيين والتي جمعتها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، في التأثير على الأطراف المتصارعة لتغيير سلوكها وتقليل الوفيات والإصابات بين المدنيين الناجمة عن تكتيكات عسكرية معينة. ومن خلال تسجيل معلومات مصنفة حول الموقع والتاريخ والوقت ونوع الأسلحة المستخدمة، كانت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان قادرة على تحديد أنماط الأذى فيما يتعلق بتكتيكات معينة تتبناها جماعات مسلحة معينة، مما سمح لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بإجراء حملة مناصر قائمة على الأدلة لتقليل الضحايا من المدنيين (Beswick and Minor, 2014).

كما قدمت مؤسسة عدد الضحايا في ليبيا نوعا من التصنيف في أعداد الضحايا، ولكن لأن مصدر معلوماتها الرئيسي هو التقارير الإعلامية فقد امتلكت قدرة محدودة على التصنيف حسب الفئات الديموغرافية مثل الجنس أو العمر (LBC, 2016). بالمقابل، لم تقدم المصادر الحكومية أية معلومات مصنفة لتترافق مع تقديراتها للضحايا.

والقدرة على تصنيف البيانات لا ترتبط فقط بشكل مباشر بمصادر البيانات المتوفرة في النزاع ولكن أيضا ما هي نقاط المعلومات التي سيتم جمعها في مرحلة الجمع. ووفقا لجميع المنظمات التي تمت مقابلتها تقريبا، فإن التحديات العملية والمصادر المتوفرة توفر إمكانية تسجيل كافة المعلومات حول ديموغرافية وموقع وظروف الوفاة.

التحقق

من بين الجهات التي تمت مقابلتها، فإن خريطة الأزمة الليبية وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا فقط قامتا بتوفير المنهجية المفصلة التي تتبعنها علنا وقدمتا المزيد من التفاصيل حول هذه المنهجية في إحدى المقابلات. أما وزارة رعاية أسر الشهداء والمفقودين والمؤتمر الوطني العام فلم يقدما المنهجية التي يتبعنها علنا، الأمر الذي يجعل من المستحيل تقييم مصداقية البيانات، إضافة إلى حقيقة انهما لا يصدران بيانات مصنفة.

والمنهجيات المفصلة لخريطة الأزمة الليبية وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا تحتاج عادة إلى عدة مصادر مستقلة للتأكيد على الأحداث وتفضل الدليل الحسي أو المستندي مثل الصور ووثائق المستشفيات أو المشارح. وأشارت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا إلى أن طرق التحقق كانت مرنة وأن الوفيات كانت تُشمل أحيانا رغم وجود مصادر قليلة لتأكيدها، إذا كان من المعروف أن هذه المصادر موثوقة حيث يتم تصنيف المصادر وفقا لمصداقيتها[25]. ولا تملك مؤسسة عدد الضحايا في ليبيا أي عملية للتحقق حيث أفادت إلى أنه "في معظم الحالات يتم استخدام مصدر إخباري واحد فقط"، موضحة أن السبب في ذلك هو الوضع الناشئ نسبيا للوسائل الإخبارية الليبية (LBC, 2016). وبسبب الافتقار إلى التحقق، فإن بعض من تمت مقابلتهم من اجل ورقة الإحاطة لم يعتبروا مؤسسة عدد الضحايا في ليبيا مصدرا موثوقا للمعلومات حول الضحايا في ليبيا.

إضافة لذلك، فمن الأرجح أن تسجيل الضحايا الذي يعتمد على مجموعة صغيرة من المصادر الثانوية مثل التقارير الإعلامية وتقارير المنظمات غير الحكومية ووسائل التواصل الاجتماعي يتسم "بالتحيز لحجم الحدث" (Jewell et al., forthcoming, p. 12). وفي هذا السياق، يعزى التحيز لحجم الحدث أو التحيز في الاختيار إلى حقيقة أن وسائل الإعلام تميل إلى التبليغ عن الحوادث التي يكون عدد الوفيات فيها كبيرا وتولي اهتمام اقل بالحوادث التي ينجم عنها عدد قليل من الضحايا ويمكن أن تقع في مناطق معينة (Ball and Price, 2015, p. 264). ويعني هذا احتمالية إخفاق منظمات مثل عدد الضحايا في ليبيا في تسجيل عدد كبير من الوفيات بسبب التغطية الإعلامية غير المتساوية أو المتحيزة ستظهر بوضوح أكثر بالنظر إلى نوعية وسائل الإعلام في ليبيا، والتي سيتم التحدث عنها بمزيد من التفصيل في القسم التالي. وعلى نحو مماثل، يمكن أن تعاني جهود التعهيد الجماعي، مثل خريطة الأزمة في ليبيا، من التحيز في الاختيار. فالأحداث الأكبر والأكثر عنفا تميل إلى أن تكون أكثر ظهورا ويشهد وقوعها ويفيد عنه عدد اكبر من الناس. إضافة لذلك، فإن بعض أجزاء الدولة تتمتع بمستويات مختلفة من التغطية بناء على الربط البيني أو حتى فهم التقنيات المتوفرة للإبلاغ عن الحوادث أو الاطلاع عليها (Jewell et al., p. 17). ومن الصعب التغلب على التحيز في الاختيار في هذه الطرق لتسجيل الضحايا. وفي بعض الحالات، فإن التقدير الإحصائي مثل التقديرات متعددة الأنظمة يمكنها توضيح التحيز في الاختيار ويمكن استخدامها لإكمال بيانات تسجيل الضحايا.

التقدير

كما هو مشار إليه في الجدول 1، فقد تم العثور على استقصاء سكاني واحد في وقت كتابة ورقة الإحاطة- وهو استقصاء يقدر الوفيات والإصابات والنزوح بين السكان في ليبيا بين فبراير/ شباط 2011 وفبراير/ شباط 2012. وتم إجراء هذا الاستقصاء من قبل اكاديميين في جامعة طرابلس وغطى ما يزيد على 14 مقاطعة في 6 مناطق ليبية تمثل المواقع الأساسية للنزاع المسلح في حينها. وقدر الاستقصاء أن ما مجمله 21.490 شخصا قد قتل خلال تلك الفترة (Daw et al., 2015, p. 101).

وبشكل عام، تعتمد نتائج الاستقصاء على عددا من العوامل بما فيها تصميم الاستبيان وطرق أخذ العينات. ولم يكن الاستبيان الخاص باستقصاء ليبيا مشمولا كجزء من المنهجية المنشورة ولكن قيل انه يجمع البيانات الديموغرافية والوبائية عن جميع السكان البالغين الذين قتلوا. ويقر المؤلفون بالحاجز الشائع في وجه هذه الاستقصاءات، والذي يرتبط بتصور من تتم مقابلتهم، والذين قد لا يتذكرون بشكل صحيح تفاصيل الأحداث، أو يعكسون تحيزا شخصيا عند الإجابة على أسئلة الاستقصاء. وفي قسم المنهجية يبين المؤلفون أن "المقابلات المباشرة قد تمت مع شخص واحد على الأقل من كل عائلة متضررة مدرجة في سجل وزارة الإسكان والتخطيط" وأنه "تم الحصول على البيانات من خلال طلب رسمي للوصول إلى السجلات المدنية في كل مكتب إقليمي لوزارة الإسكان والتخطيط" (Daw et al., 2015, pp. 102–103)، ولكنهم لم يقدموا أي تفاصيل إضافية حول طريقة أخذ العينات. وبناء على هذه المعلومات، فإنه من الصعب تقييم ما اذا كان هذا تقديرا إحصائيا أو تعدادا لكافة الوفيات الناجمة عن النزاع استنادا إلى السجل الحكومي، والذي حدد سابقا "العائلات" التي "تضررت" من النزاع[26].

ويقر مؤلفو الاستقصاء بالشكوك حول البيانات الأساسية قبل النزاع في ليبيا، وهو امر شائع في الدول المتضررة من النزاعات. كما أن هناك العديد من القضايا العملية في إدارة الاستقصاء خلال النزاع، والتي يدعي هذا الاستقصاء بانه قام بها، مثل تصميم الاستقصاء والمخاطر الأمنية على العمال الميدانيين (Small Arms Survey, 2005, p. 24). إضافة لذلك، يعتقد بعض الخبراء انه ورغم أن معظم الاستقصاءات السكانية يكون لها حجم عينة كافي ليعطي تقديرات معقولة، فإن العينة نادرا ما تكون كافية لتوفير تقديرات مصنفة للمجموعات الفرعية الديموغرافية (Jewell et al., p. 15). غير أن استقصاء ليبيا قدم بيانات مصنفة لعدة مجموعات فرعية، بما في ذلك الجنس والعمر.

التحديات الأخرى التي تواجه إحصاء أعداد الوفيات الناجمة عن النزاع في ليبيا

وسائل الإعلام

تغيرت البيئة الإعلامية في ليبيا بشكل جوهري منذ نظام القذافي. فلم تعد تحت السيطرة والتنظيم الحصري للدولة، بل شهدت انطلاقة لمنافذ الإعلام والصحف الخاصة غير الخاضعة للتنظيم. وهذه التغييرات ليست مترافقة بالضرورة مع التقارير المستقلة (Fanack Chronicle, 2017). والمنافذ الإعلامية الخاصة في ليبيا مقسمة على طول الحدود الحزبية – حيث تكون خاضعة لسيطرة أو تبعية الحكومة في الشرق أو حكومة طرابلس (حكومة الوفاق الوطني)، أو الجماعات الإسلامية (Toustrup, 2015). علاوة على ذلك، ونتيجة البيئة السياسية الحزبية، فإن المنافذ الإعلامية تخضع بشكل كبير لسيطرة جماعات الميليشيات المهيمنة الناشطة في منطقة عملها وأصحاب النفوذ الرئيسيين، بما في ذلك رجال الأعمال المهمين (Abou-Khalil and Hargreaves, 2015, pp. 1–2). وتستخدم هذه الأطراف وسائل الإعلام لتأكيد شرعيتها وبالتالي فإن العديد من جهات تسجيل الضحايا التي تمت مقابلتها تنظر إلى وسائل الإعلام هذه باعتبارها غير مستقلة أو موثوقة. وتعتقد العديد من المنظمات التي تمت مقابلتها انه لا يوجد منافذ إخبارية مستقلة بالكامل في ليبيا ولذلك فإنها تستخدم وسائل الإعلام المحلية لتحديد الحوادث العنيفة التي فاتتها، رغم أنها لا تؤكد على وقوع حادثة فقط بناء على تقارير وسائل الإعلام المحلية[27].

ورغم الافتقار إلى التنظيم أو التدخل الحكومي الرسمي، تظل البيئة الإعلامية غاية في الخطورة والقمعية. وسجلت منظمة مراسلون بلا حدود، والتي توثق الهجمات ضد الصحفيين، مقتل 3 صحفيين في ليبيا من بين 62 صحفي حول العالم في عام 2016 و4 من بين 73 صحفي

> "في ليبيا، شاركت عدة جهات في إحصاء أعداد الوفيات الناجمة عن النزاع والوفيات الناجمة عن العنف المسلح بشكل عام باستخدام منهجيات مختلفة ولغايات مختلفة"

حول العالم في عام 2014 (RWB, n.d). وعادة تتم الهجمات من قبل الجماعات المسلحة التابعة للميليشيات المحلية لإسكات النقد الإعلامي مما دفع بالعديد من الصحفيين إلى ممارسة الرقابة الذاتية أو الامتناع عن إرسال التقارير إلى وكلات الأخبار الدولية (HRW, 2015). وكان هناك تغيير بسيط في البيئة الإعلامية في ليبيا من حينها وفي عام 2017 صنف مؤشر حرية الصحافة العالمي، وهي مبادرة تنظمها مؤسسة مراسلون بلا حدود، ليبيا في المرتبة 163 من بين 180 دولة.

وتشير معظم المنظمات التي تحصي أعداد الوفيات الناجمة عن النزاع في ليبيا إلى قلة التقارير كعائق في وجه عملهم. وذكر العديد منهم أنهم لم يتمكنوا من تسجيل الضحايا في سرت ومدن أخرى عندما سيطرت الدولة الإسلامية في ليبيا على تلك المناطق.

وسائل التواصل الاجتماعي

تُستخدم وسائل التواصل الاجتماعي بشكل مكثف من قبل جميع الأطراف التابعة للدولة وغير التابعة للدولة في ليبيا لأنها توفر وسيلة مباشرة وفورية لنشر المحتوى. ولاحظت مبادرة بيت الحرية أن "الفيس بوك هو الخيار الأول لمسؤولي المدينة وحتى المسؤولين الحكوميين لنشر التحديثات والخطابات الحكومية" (Freedom House, 2015). وتستخدم جماعات الميليشيات الفيس بوك كوسيلة رئيسية لنشر المعلومات كما تفعل الحكومة في الشرق وحكومة الوفاق الوطني. وتستخدم الجماعات الإسلامية أيضا وسائل التواصل الاجتماعي وخصوصا منصة تيليغرام للإعلان عن موت المقاتلين أو المدنيين من جانبهم. وعادة ما تستخدم الحكومتان المتنافستان حسابات وسائل تواصل اجتماعي بنفس الاسم[28]. وذكرت إحدى المنظمات أن هذا الأمر يعتبر مشكلة عند محاولة تحديد أي الحكومتين قامت بنشر المعلومات. وقد استخدمت كافة المنظمات التي تمت مقابلتها تقريبا وسائل التواصل الاجتماعي كمصدر للمعلومات، واحيانا كمصدر رئيسي اذا ثبت أن مستخدم وسائل التواصل الاجتماعي أو مواطن الإنترنت[29] مصدر موثوق للمعلومات.

وكما هو مشار إليه في الجدول 1، فقد استخدمت خريطة الأزمة في ليبيا، والتي كانت ناشطة لفترة قصيرة في بداية الثورة الليبية، وسائل التواصل الاجتماعي كمصدر رئيسي لها. والتحدي الذي يفرضه هذا الواقع هو أن مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي والصحفيين والمواطنين ومواطني الإنترنت ليسوا بالضرورة خبراء في التوثيق وبالتالي يمكن أن يقدمون معلومات غير مكتملة. وقد تحسن الوضع مع مرور الوقت واصبحوا افضل في الإبلاغ عن الحوادث العنيفة والتفاصيل مثل أنواع الأسلحة. وكان هناك مشكلة أخرى تتعلق بالتغطية، والتي تعتمد على موقع من يقومون بالإبلاغ وشبكة الاتصالات، والتي افتقرت إليها بعض المناطق في ليبيا [30]، إضافة إلى الوصول الأقل إلى الإنترنت في ليبيا مقارنة بجيرانها الإقليميين (Freedom House, 2015). ولكن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أكد أن هذا النوع من الإبلاغ كان مفيدا في تسجيل المعلومات وقت وقوع الأحداث وفي توفير نوع من التحليل لتوجهات العنف العامة في الدولة (IRIN, 2011).

القدرة

أفادت جميع المنظمات التي تمت مقابلتها في ليبيا أن القدرة كانت قضية أساسية حالت دون قيامهم بتسجيل أعداد الضحايا بشكل أكبر أو أفضل. وأشاروا إلى الحاجة إلى المزيد من الموارد، وخصوصا الموظفين، لتوفير تغطية كاملة للضحايا في ليبيا من خلال الاستقصاء النشط لوسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام المحلية إضافة إلى تحليل المعلومات والتحقق منها. وأشار احد المراسلين إلى الحاجة إلى إجادة الموظفين للغة العربية من اجل تسجيل الضحايا في ليبيا.

الاستنتاج

أبرزت هذه الورقة بعض القضايا المنهجية والعملية والسياسية التي برزت في ليبيا فيما يتعلق بإحصاء أعداد الوفيات الناجمة عن النزاع، والتي ينطبق بعضها على النزاعات الأخرى.

أولا، تتباين تقديرات الضحايا في ليبيا بشكل كبير بسبب الطريقة المستخدمة (التقدير أو تسجيل الضحايا) وضمن المنهج، بسبب التعريفات المختلفة ومعايير الشمول/ الاستثناء المستخدمة. وتزداد صعوبة التمييز بين الوفيات الناجمة عن النزاع والوفيات الناجمة عن العنف العام في ليبيا، الأمر الذي يؤثر بدوره على أعداد الضحايا. ويشكل الوضع الحالي في ليبيا تحديا جليا لإطار المؤشر 16.1 من أهداف التنمية المستدامة، الذي يفترض إمكانية الفصل بين جرائم القتل والوفيات الناجمة عن النزاع.

وعند الاعتماد على تسجيل الضحايا لإحصاء أعداد الوفيات الناجمة عن النزاع، فإن التصنيف يعتبر متطلبا لمعيار الحد الأدنى للبيانات؛ بمعنى أن التصنيف المستمر ممكن فقط لنقاط البيانات التي يتم تسجيلها بصورة مستمرة. وبناء على التجربة في ليبيا، فإنه من غير الممكن دائما تلبية معيار الحد الأدنى بسبب طبيعة وشدة النزاع والمصادر المتوفرة (راجع الصندوق 3)، رغم أن بعض المنظمات تمكنت من الذهاب إلى ما هو ابعد من مستوى التصنيف الذي يطرحه المؤشر 16.1.2، والذي يوضح الاستخدامات المتنوعة لبيانات الضحايا.

في بداية النزاع، تم استخدام بيانات الضحايا، إلى جانب المعلومات الأخرى، لجعل التخطيط ومبادرات الاستجابة الإنسانية مبنية على المعلومات ولمراقبة التوجهات العامة في النزاع. واستخدمت المنظمات بين الحكومية والمجتمع المدني هذه المعلومات لإبراز تجاوزات حقوق الإنسان التي ترتكبها الأطراف المختلفة في النزاع وللدفاع عن المدنيين. والى حد معين، تم أيضا استخدم بيانات الضحايا في ليبيا للحوار مع أطراف النزاع بشأن الالتزام بالقانون الإنساني الدولي. وقد تعتبر هذه الاستخدامات خارجة عن الغاية المحددة للمؤشر، وهي قياس ارتفاع أو تراجع أعداد الوفيات الناجمة عن النزاع مع مرور الوقت، رغم أن فريق برايا المعني بإحصاءات الحوكمة قد اقر بأن تطالب الأطراف المختلفة بالبيانات الصادرة عن عملية أهداف التنمية المستدامة.

وتعتمد معايير التحقق أيضا على عدد المصادر الموثوقة المتوفرة في النزاع، وفي ليبيا فإن هذه المجموعة تعتبر صغيرة وفي تراجع، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى التحيز في الاختيار. وتميل طرق التقدير، مثل التقديرات متعددة الأنظمة، إلى توضيح التحيزات في

الأحداث والاختيار ويمكن استخدامها لتكميل أو التحقق من طرق التسجيل.

وكما هو مشار إليه في المقدمة، سيتم قياس التقدم في تخفيض أعداد الوفيات الناجمة عن العنف من خلال مؤشرين، أحدهما معني بجرائم القتل والآخر بالوفيات الناجمة عن النزاع.

في ليبيا، شاركت عدة جهات في إحصاء أعداد الوفيات الناجمة عن النزاع والوفيات الناجمة عن العنف المسلح بشكل عام باستخدام منهجيات مختلفة ولغايات مختلفة.

وبالرغم من هذا الأمر، فليس هناك منظمة معينة يمكن اللجوء إليها للبيانات حول الوفيات المباشرة الناجمة عن النزاع في ليبيا. ورغم أن المسؤولية الوطنية على قدر كبير من الأهمية للإبلاغ عن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، فإن التسجيل، في النزاع المسلح، من قبل المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والوكالات بين الحكومية يتخذ طابعا هاما وخصوصا عندما تكون قدرة ودوافع ورغبة الدولة في جمع المعلومات حول الوفيات المباشرة الناجمة عن النزاع محل شك (OHCHR, 2017, p. 3). في ليبيا، ربما يكون المنهج متعدد الأطراف ومتعدد المصادر، الذي يشمل المنظمات الدولية والمجتمع المدني والسلطات المحلية، افضل طريقة لتسجيل أعداد الوفيات الناجمة عن النزاع. ونظام من هذا النوع يحتاج إلى ربطه بتعريفات وتصنيفات وإجراءات تحقق مشتركة ويمكن تكميله بمنهجيات التقدير من اجل التحقق. وهذا النوع من آليات التنسيق يحتاج إلى أن يكون مدعوما بتعليمات واضحة وقدرة كافية للقيام بالعمل. ومن هذا المنطلق، يظل دور الدولة هاما وخصوصا تعاونها.

ومن خلال تبني إطار أهداف التنمية المستدامة، فإن كافة الدول تكون قد التزمت بتقليل العنف والوفيات الناجمة عنه. ومن الأمور الرئيسية هنا قدرة الدولة على تطبيق السياسات والإجراءات لتقليل المستوى والنوع المحدد للعنف، ذو العلاقة بوضعها، إضافة إلى الدعم السياسي والفني والمالي من المجتمع الدولي، وخصوصا في الدول المتضررة من النزاعات. ويعتبر تحسين جودة البيانات وتعزيز آليات المراقبة للسماح بتصنيف البيانات حسب الجنس والعمر ووسائل العنف والمؤشرات الهامة الأخرى مسألة جوهرية في فهم أنماط العنف ومعالجتها (Widmer and Pavesi, 2016, p. 7). وسيعمل إطار المؤشر على تحويل أهداف التنمية المستدامة وغاياتها إلى أسلوب إداري لمساعدة الدول في تطوير استراتيجيات التطبيق وتخصيص الموارد وفقا لذلك، إضافة إلى كونها بطاقة تسجيل لقياس التقديم في تحقيق التنمية المستدامة (LCSDSN, 2015, p. 2). ويسلط هذا الأمر مزيدا من الضوء على أهمية تسجيل كامل تأثيرات النزاع، بما في ذلك الوفيات المباشرة وغير المباشرة، باستخدام منهجيات ومعايير مبررة ومنطقية.

الصندوق 3: معيار الحد الأدنى للبيانات

في عام 2016، أطلقت منظمة Every Casualty Worldwide المعايير الدولية لتسجيل الضحايا، والتي تهدف إلى توحيد ووضع أساس للممارسة بغض النظر عن حجم أو نوع المنظمة التي تقوم بالتسجيل (Every Casualty Worldwide, 2016, pp. 3–4). وحددت معايير تسجيل الضحايا (2016) نقاط المعلومات المهمة التالية لتكون جزء من سجل الضحايا:

الحد الأدنى من المعلومات
- موقع الحادثة
- تاريخ أو توقيت الحادثة
- المصدر
- عدد القتلى في الحادثة

المعلومات الإضافية
- المعلومات الديموغرافية حول الضحايا الأفراد
- الاسم
- العمر
- الجنس/ الجندر
- الحالة القتالية

البيانات الديموغرافية الإضافية اذا توفرت مثل:
- المهنة
- الجنسية
- الدين
- نوع الوفاة/ نوع السلاح
- الأطراف/ المعتدون المتورطون

الملاحظات

1. يشمل هذا المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية التي تقوم بتوثيق تجاوزات حقوق الإنسان.
2. في العديد من الحالات، حتى الدول التي لا تشهد نزاعا مسلحا يمكن أن تفشل في تسجيل الوفيات الناجمة عن العنف بسبب افتقارها إلى القدرة (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، 2013، صفحة 100).
3. رغم وجود بعض الاختلافات بين الدول حول شمول جرائم القتل الدولية (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، 2013، صفحات 103–101)، فقد حدد التصنيف الدولي للجريمة للغايات الإحصائية تصنيفا للجنح الجنائية، بما في ذلك الأنواع المختلفة لجرائم القتل، والذي يستند إلى المفاهيم والتعريفات والمبادئ المتفق عليها دوليا (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، 2015، صفحة 7).
4. إحصاء الوفيات غير المباشرة، التي تحدث أحيانا بعد انتهاء النزاع، معقدا أيضا نتيجة الافتقار إلى منهجية متفق عليها. للمزيد من النقاش المفصل حول إحصاء الوفيات غير المباشرة في سياق المؤشر 16.1.2 من أهداف التنمية المستدامة، راجع ألدا ومكفوي، 2017.
5. في عام 2012، تألفت شبكة منظمة Every Casualty من اقل من 20 منظمة، والتي وصلت إلى 50 منظمة بحلول عام 2016.
6. تشمل الاستقصاءات السكانية الاستقصاءات المنزلية واستقصاءات ضحايا الجريمة.
7. يمكن أن تقدر الاستقصاءات المنزلية الوفيات المباشرة وغير المباشرة.
8. قاعدة بيانات مراقبة الحماية الخاصة باللجنة الدولية للصليب الأحمر غير مشمولة في الجدول 1، والتي تجمع المعلومات حول الوفيات الناجمة عن النزاع من مصادر إعلامية ولكنها تستخدم داخليا فقط لرفع الوعي بالأوضاع لأهداف اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومكتب المدعي العام في ليبيا، والذي يتتبع عمليات القتل التي تصل إلى مكتبه. ويمكن أن تشمل عمليات القتل عددا بسيطا من الوفيات الناجمة عن النزاع.
9. استنادا إلى بلاك (2013).
10. استنادا إلى وكالة فرانس برس (2014).
11. استنادا إلى مير (2011)؛ انغليدير (2011)؛ شبكة المعلومات الإقليمية المتكاملة (2011)؛ وفيريتي (2011).
12. استنادا إلى مقابلة المؤلفة عبر سكايب مع ماتيلدا بوغنر، مسؤول حقوق الإنسان الرئيسي، بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، 15 مارس/ آذار 2017.
13. استنادا إلى عدد الضحايا في ليبيا (2017).
14. استنادا إلى داو وآخرين (2015).
15. كُتب الكثير عن العناصر المتنافسة على السلطة السياسية والعسكرية في ليبيا منذ سقوط نظام القذافي. وقد قدمت لجنة الخبراء التابعة للأمم المتحدة في ليبيا (تأسست عام 2011 بموجب القرار 1973) خلفية هامة حول الوضع في ليبيا منذ انطلاقها. إضافة لذلك، فقد اعتمدت المؤلفة على مجلس العلاقات الخارجية (2017)، لاتشر وكول (2014)، ومشروع حكم القانون في النزاعات المسلحة.

16. على سبيل المثال، أقرت القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا بالضربات الجوية الأمريكية في سرت وصبراتة في عام 2016، حيث استهدفت عناصر الدولة الإسلامية (Airwars, 2017).
17. في أغسطس/ آب 2014، أفاد سكان طرابلس بوقوع هجمتين جويتين من قبل طائرات غير معروفة استهدفت مواقع خاضعة لسيطرة الجماعات الإسلامية. ولم تدعي أي دولة أو جماعة مسؤوليتها عن الهجمات، رغم أن الإشاعات ربطتها بالدول المعروفة بدعمها للجيش الوطني الليبي، مثل مصر والإمارات العربية المتحدة (الجزيرة، 2014). وفي فبراير/ شباط 2016، أفادت هيومان رايتس ووتش بوقوع هجوم جوي مستشفى في درنة أدى إلى مقتل اثنين من المدنيين وتسبب بأضرار جسيمة. ولم يدعي أي طرف، سواء من داخل أو خارج ليبيا، مسؤوليته عن الهجوم (هيومان رايتس ووتش، 2016).
18. على سبيل المثال، في تقريرها الشهري حول الضحايا من المدنيين، أشارت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا إلى أنه "بسبب الوضع الأمني، فإن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لم تكن قادرة على القيام بزيارات ميدانية مباشرة لكافة المواقع الهامة في ليبيا للحصول على المعلومات. والخوف من عمليات انتقامية ضد المصادر يزيد من صعوبة جمع المعلومات" (بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، 2017).
19. تمت مراجعة أعداد الضحايا بعد البحث الذي قامت به وزارة رعاية أسر الشهداء والمفقودين، غير أنه لا يوجد معلومات حول كيفية إجراء هذا البحث، ولم تشمل الأرقام الوفيات النهائية من جانب القذافي (بلاك، 2013).
20. مقابلة المؤلف عبر سكايب مع حنان صلاح، وهي باحثة ليبية تعمل مع هيومان رايتس ووتش، 15 مارس/ آذار 2015.
21. وفقا لتحقيقات هيومان رايتس ووتش حول المواقع الثمانية التي قصفها حلف شمال الأطلسي في ليبيا، فقد قُتل 78 مدنيا نتيجة الهجمات الجوية للحلف، من ضمنهم 20 امرأة و24 طفلا (هيومان رايتس ووتش،2012). علاوة على ذلك، في أواخر يناير/ كانون الثاني 2012، زار المجلس الوطني الانتقالي موقعين من المواقع التي قصفها حلف شمال الأطلسي ويُزعم أنه عبر عن تعازيه وأطلق على الضحايا اسم "الشهداء" (هيومان رايتس ووتش،2012).
22. مقابلة المؤلف عبر سكايب مع حنان صلاح، وهي باحثة ليبية تعمل مع هيومان رايتس ووتش، 15 مارس/ آذار 2015.
23. استنادا إلى نص مقابلة في 24 مايو/ أيار 2011 مع جيفري فيلافيسيس واليان لومير واموري بريتو من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة/ خريطة الأزمة في ليبيا.
24. استنادا إلى مقابلة المؤلفة عبر سكايب مع ماتيلدا بوغنر، مسؤول حقوق الإنسان الرئيسي، بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، 15 مارس/ آذار 2017.
25. استنادا إلى مقابلة المؤلفة عبر سكايب مع ماتيلدا بوغنر، مسؤول حقوق الإنسان الرئيسي، بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، 15 مارس/ آذار 2017.
26. في منشور على مدونة، يقدم سباغات نقاشا أوليا حول المنهجيات والقضايا العملية الناتجة عن الوصف غير الواضح لقسم المنهجية في الاستقصاء (سباغات،2017). تم إرسال بريد إلكتروني إلى مؤلفين الاستقصاء لتوضيح هذه الأسئلة ولكن لم يتم الحصول على رد حتى تاريخه.
27. استنادا إلى مقابلة المؤلفة عبر سكايب مع ماتيلدا بوغنر، مسؤول حقوق الإنسان الرئيسي، بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، 15 مارس/ آذار 2017.
28. مقابلة المؤلف عبر سكايب مع حنان صلاح، وهي باحثة ليبية تعمل مع هيومان رايتس ووتش، 15 مارس/ آذار 2015.
29. مواطن الإنترنت هو المواطن الذي يستخدم الإنترنت كوسيلة للمشاركة السياسية.
30. استنادا إلى نص مقابلة في 24 مايو/ أيار 2011 مع جيفري فيلافيسيس واليان لومير واموري بريتو من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة/ خريطة الأزمة في ليبيا.

المراجع

Abou-Khalil, Naji and Laurence Hargreaves. 2015. The Role of Media in Shaping Libya's Security Sector Narratives. United States Institute of Peace: Special Report. 30 April.

AFP (Agence France-Presse). 2014. 'Libya violence kills 643 people in 2013: parliament.' The Daily Star Lebanon. 23 January.

Airwars. 2017. 'Libya: international airstrikes and alleged civilian casualties.' Accessed 28 August 2017

Al Jazeera. 2014. 'Unidentified jets attack targets in Tripoli'. 24 August.

Alda, Erik and Claire Mc Evoy. 2017. 'Beyond the Battlefield: Towards A Better Assessment of the Human Cost of Armed Conflict'. Briefing Paper. Geneva: Small Arms Survey. September.

Alvazzi Del Frate, Anna and Luigi De Martino. 2016. A New Development Agenda: Bridging the Development–Security Divide. Research Notes No. 58. Geneva: Small Arms Survey. June.

Al-Warfalli, Ayman. 2017. 'Death toll rises in southern Libya attack, defense minister suspended.' Reuters. 21 May.

Arraf, Sari. 2017. 'Libya: A Short Guide to the Conflict.' The War Report 2017. Geneva: Geneva Academy. June.

Ball, Patrick and Megan Price. 2015. 'Selection bias and the statistical patterns of mortality in conflict.' Statistical Journal of the IAOS, Vol. 31, pp. 263–72.

Beswick, Jacob and Elizabeth Minor. 2013. 'Casualty Recording as an Evaluative Capability: Libya and the Protection of Civilians'. In Micheal Aronson et al., eds. Hitting the Target? How New Capabilities are Shaping International Intervention. RUSI Whitehall Reports. pp. 65–78.

__. 2014. The UN and Casualty Recording: Good Practice and the Need for Action. London: Oxford Research Group. April.

Black, Ian. 2013. 'Libyan revolution casualties lower than expected, says new government.' The Guardian. 8 January.

CFR (Council on Foreign Relations). 2017. 'Global Conflict Tracker: Civil War in Libya.' Updated 1 May. Accessed May 2017.

Community of Democracies. 2017. Framework of voluntary supplemental indicators for Goal 16 on inclusive, just and peaceful institutions. September.

Daw, Mohammed, Abdallah El Bouzidi, and Aghnaya A. Dau. 2015. 'Libyan armed conflict 2011: Mortality, injury and population displacement.' African Journal of Emergency Medicine, Vol. 5, No. 3. September 2015, pp. 101–107.

Dardagan, Hamit and Hana Salama. 2013. Stolen Futures: The Hidden Death Toll of Child Casualties in Syria. London: Oxford Research Group. November.

Every Casualty Worldwide. 2016. Standards for Casualty Recording. November.

__. 2017. Casualty recording network. Accessed September 2017.

Fanack Chronicle. 2017. 'Libya's Media Landscape: An Overview.' 21 March.

Fetouri, Mustafa. 2014. 'Libya's forgotten war victims.' Al-Monitor. 4 February.

Freedom House. 2015. Freedom on the Net Report 2015: Libya. October.

Geneva Declaration Secretariat. 2008. Global Burden of Armed Violence. Geneva: Geneva Declaration Secretariat.

__. 2011. Global Burden of Armed Violence 2011: Lethal Encounters. Geneva: Geneva Declaration Secretariat.

__. 2015. Global Burden of Armed Violence 2015: Every Body Counts. Geneva: Geneva Declaration Secretariat.

Hall, Richard. 2016. 'Libya now has three governments, none of which can actually govern.' PRI. 31 March 2016.

HRW (Human Rights Watch). 2012. 'Unacknowledged Deaths: Civilian Casualties in NATO's Air Campaign in Libya.' 13 May.

__. 2013. 'Libya: Wave of Political Assassinations.' 8 August.

__. 2015. 'War on the Media: Journalists Under Attack.' 9 February.

__. 2016. 'Libya: Derna Air Strikes Hit Hospital.' 17 February.

__. 2017a. 'Libya: Mass Executions Alleged at Military Base.' 21 May

__. 2017b. 'Libya: Activists Being Silenced.' 27 July.

HRDAG (Human Rights Data Analysis Group). 2016. 'Core Concepts.' Accessed April 2017.

IBC (Iraq Body Count). 2010. 'Iraq War Logs: Technical appendix to IBC analysis.' October.

IAEG-SDGs (Inter-agency Expert Group on Sustainable Development Goals). 2016. Work Plans for Tier III Indicators. 11 November.

__. 2017. 'Tier Classification for Global SDG Indicators.' April.

IRIN. 2011. 'How online mapping helped crisis response.' IRINnews.org. 12 May.

Jewell, Nicholas P, Michael Spagat, and Britta Jewell. Forthcoming. 'Accounting for Civilian

that raises more questions than it answers.' War, Numbers and Human Losses blog. 21 June.

Toustrup, Morten. 2015. 'Polarisation and revolutionary faultlines in Libya.' 20 November.

UCDP (Uppsala Conflict Data Program) UCDP Database. Accessed April 2017

Ungerleider, Neil. 2011. 'Here is a Map of the Humanitarian Crisis Hotspots in Libya: Don't Tell Ghaddafi.' Fast Company. 3 March.

UNGA (United Nations General Assembly). 2015. Resolution 70/1. Transforming Our World: The 2030 Agenda for Sustainable Development. Adopted 25 September. A/RES/70/1 of 21 October 2015.

UNODC (United Nations Office on Drugs and Crime). 2011. Global Study on Homicide.

__. 2013. Global Study on Homicide.

__. 2015. 'International Classification of Crime for Statistical Purposes, Version 1.0.' March.

UNSC (United Nations Security Council). 2011. Resolution 1973 (2011), adopted 17 March 2011. S/RES/1973 (2011).

__. 2017. Report of the Secretary-General on the United Nations Support Mission in Libya. 22 August. S/2017/283.

UNSMIL (United Nations Support Mission in Libya). 2017. 'Libya Human rights Report on Civilian Casualties July 2017.' Tunis. 1 August.

Ushahidi. 2012. 'The [unexpected] Impact of the Libya Crisis Map and the Standby Volunteer Task Force.' Ushahidi.com. 9 January.

__. 2016. 'About Ushahidi.' Accessed April 2017.

Verity, Andrej. 2011. 'The [unexpected] Impact of the Libya Crisis Map and the Standby Volunteer Task Force.' Standby Task Force blog. 19 December.

Widmer, Mireille and Irene Pavesi. 2016. Monitoring Trends in Violent Deaths. Research Note No. 59. Geneva: Small Arms Survey. September.

Casualties: From the Past to the Future.' Social Science History.

Kosovo Humanitarian Law Centre. 2000. 'Kosovo Memory Book 1998–2000.' Accessed April 2017.

Lacher, Wolfram and Peter Cole. 2014. Politics by Other Means: Conflicting Interests in Libya's Security Sector. SANA Working Paper No. 20. Geneva: Small Arms Survey. October.

Lamont, Christopher. 2016. 'Contested Governance: Understanding Justice Interventions in Post-Qadhafi Libya.' Journal of Intervention and Statebuilding, Vol. 10, No. 3, pp. 382–99.

LBC (Libya Body Count). n.d. 'About.' Accessed March 2017.

LCSDSN (Leadership Council of the Sustainable Development Solutions Network). 2015. Indicators and a Monitoring Framework for the Sustainable Development Goals: Launching a Data Revolution. New York: SDSN. 12 June.

Meier, Patrick. 2011. 'Crisis Mapping Libya: This is No Haiti (Updated).' iRevolutions blog. 4 March.

Minor, Elizabeth, John Sloboda, and Hamit Dardagan, eds. 2012. Good Practice in Conflict Casualty Recording: Testimony, Detailed Analysis and Recommendations from a Study of 40 Casualty Recorders. London: Oxford Research Group. October.

OHCHR (Office of the High Commissioner on Human Rights) 2017. 'Counting onflictrelated Deaths: Background Note on a Proposed Methodological Approach for Discussion'. Paper presented at the multi-stakeholder consultation on human rights indicators for the SDGs, Geneva, 5–6 September.

Pavesi, Irene. 2017. Tracking Conflict-related Deaths: A preliminary Overview of Monitoring Systems. Research paper. Geneva: Small Arms Survey. March.

Pereira, Clodomir and Carlos Mendes. 2017. 'Activities of the Praia Group in regards to producing data for measuring the progress of Goal 16.' Praia Group. 15–18 January.

__. 2016. 'Violation of Press Freedom Barometer.' Accessed April 2017.

RULAC (Rule of Law in Armed Conflict). 2017. 'Non-international armed conflicts in Libya.' RULAC project. Geneva Academy. February. Accessed April 2017

RWB (Reporters Without Borders). n.d. 'Violation of Press Freedom Barometer.' Accessed April 2017.

SBTF (Standby Task Force). 2011. Libya Crisis Map Deployment 2011 Report—Standby Volunteer Task Force & UN OCHA (March–April 2011). Unpublished. March–April.

Sloboda, John and Elizabeth Minor. 2012. Paper 3: The Range of Sources in Casualty Recording. London: Oxford Research Group. October.

Small Arms Survey. 2005. Small Arms Survey 2005: Weapons at War. Oxford: Oxford University Press.

Spagat, Michael. 2017. 'How Many People were Killed in the Libyan Conflict–Some field work

نبذة عن مشروع تقييم الأمن في شمال إفريقيا

يعتبر **تقييم الأمن في شمال إفريقيا** مشروعا ممتدا على مدى عدة سنوات يديره مشروع مسح الأسلحة الصغيرة لدعم المشاركين في إيجاد بيئة أكثر أمانا في شمال إفريقيا ومنطقة الساحل والصحراء. يقدم المشروع بحوثا وتحليلات زمنية تستند على الأدلة حول توفر وتداول الأسلحة الصغيرة، ديناميكيات الجماعات المسلحة الناشئة، وانعدام الأمن المرافق لها. ويبرز البحث تأثيرات الثورات الأخيرة والنزاعات المسلحة في المنطقة على سلامة المجتمع.

يحصل مشروع تقييم الأمن في شمال إفريقيا على التمويل الرئيسي من وزارة الشؤون الخارجية في هولندا. إضافة إلى ذلك، يحصل المشروع على دعم مستمر من وزارة الشؤون الخارجية والتجارة والتنمية الكندية ومن القسم الفدرالي السويسري للشؤون الخارجية. وقد تلقى في وقت سابق منح من وزارة الشؤون الخارجية الدنماركية، وزارة الشؤون الخارجية الألمانية، وزارة الشؤون الخارجية للنرويج، ووزارة الخارجية الأمريكية.

للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة:
www.smallarmssurvey.org/sana/ar/home.html

يمثل **مشروع الأسلحة الصغيرة** مركزا عالميا مرموقا مهمته توليد المعارف المحايدة المستندة إلى الأدلة والمعارف السياسية ذات الصلة بجميع جوانب الأسلحة الصغيرة والعنف المسلح. ويعتبر المشروع المصدر الدولي الرئيسي للخبرات والمعلومات والتحليل بشأن الأسلحة الصغيرة وقضايا العنف المسلح، ويشكل مصدرا للحكومات وواضعي السياسات والباحثين والمجتمع المدني. ويقع مقره في جنيف، سويسرا في المعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية.

ويضم المسح طاقم عمل دولي يتمتع بخبرة واسعة في الدراسات الأمنية والعلوم السياسية والقانون والاقتصاد والدراسات التنموية وعلم الاجتماع وعلم الجريمة ويعملون عن كثب مع شبكة عالمية من الباحثين والمؤسسات الشريكة والمنظمات غير الحكومية والحكومات في أكثر من 50 بلداً.

للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع
www.smallarmssurvey.org

مسح الأسلحة الصغيرة
Maison de la Paix, Chemin Eugène-Rigot 2E
1202 جنيف، سويسرا

الهاتف: 5777 908 22 41 +
الفاكس: 2738 732 22 41 +

هذه ورقة إحاطة لمسح الأسلحة الصغيرة/ مشروع تقييم الأمن في شمال إفريقيا بدعم من وزارة الشؤون الخارجية الهولندية وزارة الشؤون الخارجية والتجارة والتنمية الكندية ووزارة الشؤون الخارجية الفيدرالية السويسرية.

Ministerie van Buitenlandse Zaken

Government of Canada / Gouvernement du Canada

Schweizerische Eidgenossenschaft
Confédération suisse
Confederazione Svizzera
Confederaziun svizra
Federal Department of Foreign Affairs FDFA

تقييم الأمن في شمال أفريقيا

مسح الأسلحة الصغيرة

لمتابعة مسح الأسلحة الصغيرة

www.facebook.com/SmallArmsSurvey

www.twitter.com/SmallArmsSurvey

www.smallarmssurvey.org/multimedia